

الدورة الخامسة والأربعون لمجلس حقوق الإنسان

كلمة السيد محمد أوجار، رئيس بعثة تقصي الحقائق بشأن ليبيا،

برسم التحديث الشفوي لبعثة تقصي الحقائق بشأن ليبيا

(جنيف، في 05 أكتوبر 2020)

سيدتي الرئيسة،

أصحاب السعادة،

أيها السيدات والسادة،

يسعدني، بصفتي رئيس البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، أن أقدم لكم التحديث الشفوي الذي طلبه مجلسكم الموقر، تماشياً مع قرار المجلس 39/43.

وكما لا يخفى عليكم، فإن قراركم تمت صياغته في الدورة 43 للمجلس، وتم اعتماده في الدورة 44، بتاريخ 22 يونيو 2020، يعهد إلى المفوضة السامية بـ "إنشاء بعثة لتقصي الحقائق وإرسالها إلى ليبيا على الفور"، لإثبات الحقائق والظروف بشأن وضعية حقوق الإنسان في جميع أنحاء ليبيا.

تم تعيين الأعضاء الثلاثة في بعثة تقصي الحقائق من قبل السيدة المفوضة السامية، في 19 غشت 2020. ولقد حظيت أنا شخصياً، محمد أوجار من المملكة المغربية، بشرف شغل منصب الرئيس، بمعية زميلتي تريسي روبنسون من جامايكا، وزميلي شالوكا بياني من زامبيا والمملكة المتحدة.

وأود، في البداية، التأكيد على الأهمية الكبيرة التي توليها بعثة تقصي الحقائق للدعم الكامل الذي تقدمه الحكومة الليبية لهذه الولاية.

إننا نقدر بصدق إرادة الحكومة الليبية الانخراط والتعاون مع بعثة تقصي الحقائق هذه، ونتطلع إلى إقامة علاقة بناءة مع السلطات، في مسعى لتحقيق هدف العدالة والمساءلة من أجل الشعب الليبي.

نعول في تنفيذ ولايتنا على التعاون الكامل من حكومة ليبيا، وكذلك الجهات الفاعلة والمهتمين الآخرين.

وأود الإعراب عن تقديرنا للشركاء من المجتمع المدني، بمن فيهم أولئك الممثلون هنا اليوم، والذين كانت دعوتهم القوية والمبدئية للمساءلة ضرورية في الجهود التي أدت في النهاية إلى إنشاء بعثة تقصي الحقائق هذه.

إن التفويض الممنوح لهذه البعثة مهم من حيث نطاقه، على اعتبار أن القرار يدعو بعثة تقصي الحقائق إلى "إثبات الحقائق والظروف الخاصة بحالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء ليبيا، وجمع ومراجعة المعلومات ذات الصلة. لتوثيق الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل جميع الأطراف في ليبيا منذ بداية عام 2016، بما في ذلك أي أبعاد جنسانية لمثل هذه الانتهاكات والتجاوزات، والحفاظ على الأدلة بهدف ضمان محاسبة مرتكبي أية انتهاكات أو تجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي".

إنه تفويض واسع، يمنح بمقتضاه لبعثة تقصي الحقائق، المرونة اللازمة لتحديد وتوثيق مجموعة الانتهاكات والتجاوزات المزعومة، والتي تستحق اهتمامًا أكبر. ويبدو في هذا الإطار أن بعض القضايا، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وأوضاع المهاجرين، تفرض نفسها كمجالات تركيز مهمة ومحتملة، إلى جانب قضايا أخرى.

في نفس هذا السياق، وخلال المدة القصيرة التي باشرنا فيها عملنا، قمنا بالفعل بتجميع قدر كبير من المعلومات ذات الصلة بولايتنا من مصادر مختلفة وستساعدنا على ضبط تركيزنا وتحديد أولويات عملنا التحقيقي.

أصحاب السعادة،

لقد باشرت البعثة عملها في سياق العديد من التحديات العملية، حيث أن التصور العملي الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان، يقضي بإرساء أمانة كاملة لدعم بعثة تقصي الحقائق في تنفيذ الولاية، بما يتفق مع الممارسات المتبعة في إنشاء هيئات التحقيق. كان متوقعًا تسهيل عمل البعثة من خلال توفير مجموعة من الخبرات المتخصصة، بما في ذلك في مجالات الطب الشرعي والشؤون العسكرية وحقوق الجنسين وحقوق الطفل والمترجمين الفوريين الناطقين بالعربية، على أساس انطلاق أشغالها اعتبارًا من أغسطس 2020. غير أن إنشاء الأمانة العامة سجل تأخرًا بسبب أزمة السيولة في الميزانية العادية للأمم المتحدة وتجميد التوظيف المرتبط بها.

وعليه فإن احتمالات سفر أعضاء البعثة وموظفي الأمانة العامة إلى ليبيا والبلدان المجاورة للاجتماع مباشرة مع المحاورين الرئيسيين، بمن فيهم الضحايا والشهود، لا تزال غير مؤكدة.

ويبقى الأمل معقودًا في إمكانية قيام بعثة تقصي الحقائق، رهناً بالوضع الأمني والقيود المفروضة ارتباطاً بفيروس كورونا، ببعثات إلى طرابلس وبنغازي وباليرمو في إيطاليا وشمال النيجر.

وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نلاحظ أننا تلقينا تطمينات بأن حكومة ليبيا على استعداد للتعاون بشكل كامل، بما في ذلك استقبال البعثة في طرابلس والمناطق الأخرى الخاضعة لسيطرتها على الأرض. ونعول على تعاون الأطراف الأخرى حتى تتمكن من الوصول إلى كامل أراضي ليبيا بأقصى حد ممكن.

اسمحوا لي الآن أن أتناول مسألة الجدول الزمني، وهو التحدي الأكثر إلحاحًا الذي تواجهه البعثة في الوقت الحالي. فكما تمت الإشارة سابقًا، فقد تم إعداد القرار الذي قضى بإنشاء هذه البعثة في الدورة 43، وتم اعتماده في الدورة 44. وبالقرار يحتوي على مفارقة، بحيث أنه يطلب من بعثة تقصي الحقائق تقديم تقرير إلى الدورة 46 في مارس 2021، على الرغم من اعتماده في يونيو 2020، ويدعو إلى إيفاد بعثة تقصي الحقائق "لفترة تمتد لعام". وإذا أضفنا إلى هذا

معطى آخر يتعلق بالتأخيرات المستمرة في تعيين الأمانة العامة، فإن الجدول الزمني الحالي لتقديم التقارير ليس واقعيًا ولا مجدديًا.

ولقد بلغ إلى علمنا بأن المناقشات جارية حاليًا في المجلس من أجل توفير حل تقني لعدد من الولايات التي تتطلب تعديل الجداول الزمنية لتقديم تقاريرها. ويحدونا أمل كبير في أن يتمكن المجلس الموقر، خلال هذه الدورة، من إجراء التعديلات اللازمة التي ستسمح لهذه البعثة بالاضطلاع بولايتها.

سيكون من الأهمية بمكان أن يكون تمديد هذه الولاية - وهو أمر ضروري إذا أردنا مواصلة عملنا إلى ما بعد مارس 2021 - مصحوبًا بآثار الميزانية البرنامجية التي تنص على تخصيص الموارد المالية اللازمة لعملنا.

ولا بد من التذكير في هذا المقام أنه من خلال إنشاء بعثة تقصي الحقائق، فإن مجلسكم الموقر هذا أرسل إشارة مهمة إلى عدد لا يحصى من الضحايا في ليبيا مفادها أن محنتهم لم تُنس، وأن المجتمع الدولي يقف وراءهم، سعيًا لتحقيق العدالة والمساءلة. وعليه، لا يمكننا أن نخذلهم.

سيداتي، سادتي،

ونحن نضع هلفي الحسابان، كأعضاء بعثة تقصي الحقائق في ليبيا، نقف أمامكم، لنشكر هذا المجلس على المهمة التي عهدتم بها إلينا، وللتأكيد لكم على التزامنا العميق بتنفيذ هذا التفويض الهام من خلال التمسك بأعلى مستويات معايير الحياد والاستقلالية والموضوعية والنزاهة الأخلاقية، بأفضل ما لدينا من قدرات.

واليوم، ونحن نخاطب هذا المجلس، فإننا نلمس بشكل متزايد بعض المؤشرات على أن آفاق السلام والاستقرار لشعب ليبيا قد تكون في متناول اليد.

أملنا أن تؤدي جهودنا إلى نتائج ملموسة بشأن المساءلة وكذلك تحقيق تحسينات مهمة في مجال حقوق الإنسان في ليبيا.

ولتحقيق هذه الغاية، فإننا نعول على دعم هذا المجلس، وكذلك الجهات المعنية وكل الفاعلين الآخرين للتوصل لمستقبل سلمي لشعب ليبيا.

شكرًا سيدتي الرئيسة

شكرًا أصحاب السعادة